٧ - فى الحديث المحمدى

للأستاذ محمود أبو رية

ضرر رواية الحديث بالمعنى للدين :

لما كانت أحاديث النبى (ص) قد جاء نقلها بالمعنى — كما بينا من قبل — وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها ، ويختصروا منها ، وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها — بله ما سوغوه من قبول اللحون منها — لما كان الأمر قد جرى على ذلك، فقد نشأ منه ولا جرم — وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى — ضرر عظيم

قال العلامة الجزائرى فى توجيه النظر (١)

« بعد البحث والتتبع تبين أن كثيرا ممن روى بالمعنى قد قصر فى الأداء، ولذلك قال بعضهم : ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ، ممن يظن أنه يحسن ، كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا . وقد نشأ عن الرواية بالمعنى ضرر عظيم حتى عد من جملة أسباب اختلاف الأمة . قال بعض المؤلفين (٢) فى ذلك فى مقدمة كتابه : إن الخلاف قد عرض الأمة من ثمانية أوجه ، وجميع وجوه الخلاف متولدة منها ومتفرعة عنها (الأول) منها اشتراك الألفاظ واحتمالها للتأويلات الكثيرة (الثانى) الحقيقة والمجاز (الثالث) الإفراد والتركيب (الرابع) الخصوص والعموم (الخامس) الرواية والنقل (السادس) الاجتهاد فيما لا نص فيه (السابع) الناسخ والمنسوخ (الثامن) الإباحة والتوسيع . وقال فى باب الخلاف العارض من جهة الرواية والنقل : هذا الباب لا تتم الفائدة التى قصدناها منه إلا بمعرفة العلل التى تعرض للحديث فتحيل معناه ، فربما أوهمت فيه معارضة بعض لبعض وربما ولدت فيه إشكالا يحوج العلماء إلى طلب التأويل البعيد ، فاعلم أن الحديث المأثور عن رسول الله (ص) وعن أصحابه والتابعين لهم ، تعرض له ثمانى علل ، أولها فساد الإسناد ، والثانية من جهة نقل الحديث على معناه دون لفظه ، والثالثة من جهة الجهل بالإعراب ، والرابعة من جهة التصحيف ، والخامسة من جهة إسقاط شئ من الحديث لا يتم المعنى إلا به ، والسادسة أن ينقل المحدث الحديث وينقل السبب الموجب له ، أو بسط الأمر الذى جر ذكره، والسابعة أن يسمع المحدث بعض الحديث ويفوته سماع بعضه ، والثامنة نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ (٣)

وقد أحببنا أن نقتصر مما ذكر على ما هو أمس مما نحن بصدده (العلة الأولى) وهى فساد الإسناد . وهذه العلة هى أشهر العلل عند الناس حتى أن كثيرا منهم يتوهم أنه إذا صح الإسناد صح الحديث ! وليس كذلك فإنه قد يتفق أن يكون رواة الحديث مشهورين بالعدالة معروفين بصحة الدين والأمانة غير مطعون عليهم ولا مستراب بنقلهم ويعرض مع ذلك لأحاديثهم أعراض على وجوه شتى من غير قصد منهم إلى ذلك . والإسناد يعرض له الفساد من أوجه : منها الإرسال وعدم الاتصال ، ومنها أن يكون بعض رواته صاحب بدعة أو منهما بكذب وقلة ثقة ، أو مشهورا بيله وغفلة ، أو يكون متعصبا لبعض الصحابة منحرفا عن بعضهم ، فإن كان مشهورا بالتعصب ثم روى حديثا فى تفضيل من يتعصب له ولم يرد من غير طريقه لزم أن يستراب به ، وذلك أن إفراط عصبية الإنسان لمن يتعصب له وشدة محبته يحمله على افتعال الحديث وإن لم يفتعله بدله وغير بعض حروفه . ومما يبعث على الإسترابة بنقل الناقل أن يعلم منه حرص على الدنيا وتهافت على الاتصال بالملوك ونيل المكانة والحظوة عندهم . فإن من كان بهذه الصفة لم يؤمن عليه التغيير والتبديل والافتعال للحديث والكذب حرصا على مكسب يحصل عليه (٤)

---

(١) ص ٣٣٧ — ٣٤٠ (٢) ظللنا نبحث عن هذا المؤلف حتى وجدنا أنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأندلسى المتوفى سنة ٤٢١ هـ وهذا الكلام فى كتابه (الإنصاف فى التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين من آرائهم) وقد أثبتنا بما نقله العلامة الجزائرى لأنه أشبع القول فى هذا الأمر بما نقل عن أئمة كبار غير البطليوسى

(٣ لا يصح أن يعد ذلك من علل الحديث . فقد ذهب الفقهاء كافة إلى أنه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه . وقال أبو إسحاق الاسفرائينى الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة . وقال الطبرى من وجد حديثا فى كتاب صحيح جاز له أن يرويه ويحتج به . وكذلك قال العز بن عبد السلام وغير (٤) سنبين سائر أسباب الوضع فى الكلمة التالية إن شاء الله

وقد روى أن قوما من الفرس واليهود وغيرهم لما رأوا الإسلام قد ظهر وعم ، ودوخ وأذل جميع الأمم ، ورأوا أنه لا سبيل إلى مناصبته رجعوا إلى الحيلة والمكيدة فأظهروا الإسلام(٥) من غير رغبة فيه ، وأخذوا أنفسهم بالتعبد والتقشف. فلما حمد الناس طريقتهم ولدوا الأحاديث والمقالات وفرقوا الناس فرقا . وإذا كان عمر بن الخطاب يتشدد في الحديث ويتوعد عليه (٦) والزمان زمان والصحابة متوافرون ، والبدع لم تظهر والناس في القرن الذي أثنى عليه رسول الله (ص) ، فما ظنك بالحال في الأزمنة التي ذمها وقد كثرت البدع وقلت الأمانة . . .

(العلة الثانية) وهي نقل الحديث على المعنى دون اللفظ بعينه، وهذا باب يعظم الغلط فيه جدا ، وقد نشأت منه بين الناس شغوب شنيعة ، وذلك أن أكثر المحدثين لا يراعون ألفاظ النبي (ص) التي نطق بها ، وإنما ينقلون إلى من بعدهم معنى ما أراده بألفاظ أخرى ، ولذلك الحديث الواحد في المعنى الواحد يرد بألفاظ شتى ولغات مختلفة يزيد بعض ألفاظها على بعض ... ووجه الغلط الواقع من هذه الجهة أن الناس يتفاضلون في صورهم وألوانهم وغير ذلك من أمورهم وأحوالهم فربما اتفق أن يسمع الراوي الحديث من النبي (ص) أو من غيره فيتصور معناه في نفسه على غير الجهة التي أرادها ، وإذا عبر عن ذلك المعنى الذي تصور في نفسه بألفاظ أخر كان قد حدث بخلاف ما سمع من غير قصد منه إلى ذلك ، وذلك أن الكلام الواحد قد يحتمل معنيين وثلاثة ، وقد تكون فيه اللفظة المشتركة التي تقع على الشيء وضده فني مثل هذا يجوز أن يذهب النبي (ص) إلى المعنى الواحد ، ويذهب الراوي عنه إلى المعنى الآخر ، فإذا أدى معنى ما سمع دون لفظه بعينه كان قد روى عنه ضد ما أراده غير عامد، ولو أدى لفظه بعينه لأوشك أن يفهم منه الآخر ما لم يفهم الأول ، وقد علم (ص) أن هذا سيعرض بعده فقال محذرا من ذلك « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » ه

(٥) مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما
(٦) ارجع إلى العدد ٩٣٠ من الرسالة

وإن أحببت أن تعرف مقدار ما قد تؤدى إليه الرواية بالمعنى فيكفيك أن تنظر في الحديث الذي انفرد بإخراجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه فقال : صليت خلف النبي (ص) وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها . ثم رواه من رواية الوليد عن الأوزاعي أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا يذكر ذلك. وروى مالك في الموطأ عن حميد عن أنس قال : صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك : صليت خلف رسول الله (ص) وقد أعل بعض المحدثين الحديث المذكور وقالوا : إن من رواه باللفظ المذكور قد رواه بالمعنى الذي وقع في نفسه ، فإنه فهم من قول أنس : كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، أنهم كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فرواه على ما فهم وأخطأ ، لأن مراد أنس بيان .. أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة ، وليس مراده بذلك أنهم كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ! فانظر إلى ما أدت إليه الرواية بالمعنى على قول هؤلاء حتى نشأ بذلك من الاختلاف في هذا الأمر المهم ما لا يخفى على ناظره . وقال ابن الصلاح في الأحاديث الواردة في الصحيح المتعلقة بدخول الجنة بمجرد الشهادة مثل حديث : من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة ، وحديث من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله حرم الله عليه النار ، وحديث لا يشهد أحد أنه لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه : يجوز أن يكون ذلك اقتصارا من بعض الرواة نشأ من تقصيره في الحفظ والضبط لا من رسول الله (ص) بدلالة مجيئه تاما في رواية غيره ، ويجوز أن يكون اختصارا من رسول الله فيما خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم لله مصحوبا بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ومستلزما له

واعلم أن الرواية بالمعنى قد أحس بضررها كثير من العلماء وشكوا منها على اختلاف علومهم ، غير أن معظم ضررها كان في الحديث والفقه لعظم أمرهما . وقد نسب لكثير من العلماء

الأعلام أقوال بعيدة عن السداد جدا اتخذها كثير من خصومهم ذريعة للطعن فيهم والإزراء بهم ثم تبين بعد البحث الشديد والتتبع أنهم لم يقولوا بهـا ، وإنما نشأت نسبتها إليهم من أقوال رواها الراوى عنهم بالمعنى فقصر فى التعبير عما قالوه فكان من ذلك ما كان . .

وقد تعرض العلامة النحرير نجم الدين أحمد بن حمدان الحرانى الحنبلى للضرر الذى نشأ من الرواية بالمعنى فى مذهبه فقال فى آخر كتاب صفة المفتى فى باب جمله لبيان عيوب التأليف وغير ذلك ليعرف المفتى كيف يتصرف فى المنقول ، ويقف على مراد القائل بما يقول، ليصح نقله المذهب ، وعزوه إلى الإمام أو إلى بعض من إليه ينسب « اعلم أن أعظم المحاذير فى التأليف النقلى إهمال نقل الألفاظ بأعيانها والاكتفاء بنقل المعانى مع قصور الناقل عن استيفاء مراد المتكلم الأول بلفظه ، وربما كانت بقية الأسباب مقرعة عنه، لأن القطع بحصول مراد المتكلم بكلامه أو الكاتب بكتابته مع ثقة الراوى تتوقف على انتفاء الإضمار والتخصيص والنسخ والتقديم والتأخير والاشتراك والتجوز والتقدير والنقل والمعارض العقلى ، فكل نقل لا يؤمن معه حصول بعض الأسباب لانقطع بانتفائها نحن ولا الناقل ، ولا نظن عدمها ولا قرينة تنفيها ولا نجزم فيه بمراد المتكلم ، بل ربما ظننا أو توهمنا — ولو نقل لفظه بعينه وقرائنه وتاريخه وأسبابه انتفى هذا المحذور أو أكثره . . » (٧)

ضرر الرواية بالمعنى من الناحية اللغوية والبلاغية :

هذا بعض ما قالوه فى ضرر رواية الحديث بالمعنى فى الأمور الدينية، أما ضررها من ناحية اللغة والبلاغة فقد بينه نابغة الأدب وحجة العرب مصطفى صادق الرافعى بقوله رحمه الله (٨)

«ليس كل ما يروى على أنه حديث يكون من كلام النبى (ص) بألفاظه وعبارته ، بل من الأحاديث ما يروى بالمعنى فتكون ألفاظه أو بعضها لمن أسندت إليه فى النقل ، ولجواز الرواية بالمعنى لم يستشهد سيبويه وغيره من أئمة المصرين على النحو واللغة بالحديث (٩) واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب . ولو كان التدوين شائعا فى الصدر الأول وتيسر لهم أن يدونوا كل ما سمعوه من النبى (ص) بألفاظه وصوغه وبيانه لكان لهـذه اللغة شأن غير شأنها ؛ (ذلك بأن) ألفاظ النبوة يصورها قلب متصل بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه ، فهى إن لم تكن من الوحى ولكنها جاءت من سبيله ، وإن لم يكن لها منه دليل فقد كانت هى من دليله »

(٧) لهذا الكلام بقية لعلنا يرجع إليها فى مظانها

(٨) ص ٣٦٤ و ٤٢٢ إعجاز القرآن

(٩) سنفصل هذا الأمر فى موضعه إن شاء الله

المنصورة — للكلام صلة — محمود أبو ريه

ظهرت الطبعة الثانية للرحلات الأولى

رحلات

لصاحب العزة الدكتور عبد الوهاب عزام بك

سفير مصر فى الباكستان

ثمن هذا المجلد ثلاثون قرشا عدا أجرة البريد

وهو يطلب من مجلة الرسالة ومن المكتبات الشهيرة